

هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟! (*) ..

د. منير الحمش (**)

تمهيد:

ما الذي يدعوننا، الآن، إلى طرح هذا السؤال؟.

في الحقيقة، هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى طرح هذا السؤال الآن، ومن هذه الأسباب:

1 - إصرار المسؤولين الاقتصاديين في الحكومة، على رفع هذا الشعار كأولوية تكتسبها سياستهم الاقتصادية، في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري التي يجري العمل على الترويج لها والعمل على تطبيقها، في إطار حملة واسعة يقوم بها الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية، ورجال الأعمال الجدد والتجار المستوردون منهم بوجه خاص، وجميع الفئات التي ترتبط مصالحها بفتح باب الاستيراد على مصراعيه، بصرف النظر عما يسببه هذا الانفتاح من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الحياة المعيشية للمواطنين.

2 - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، وما سببته من تداعيات، كان أهمها فشل اقتصاد السوق الحر، والمناداة بإعادة الاعتبار إلى دور الدولة في الاقتصاد، ولجوء دول عديدة، من جديد، إلى سياسات تجارية حمائية لحماية اقتصادها.

3 - تعثر مفاوضات جولة الدوحة، وفشل الاجتماع الوزاري السابع لوزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، الذي انتهى في 2009/12/4، دون الاتفاق على أية موضوعات أو خطوات لاحقة، سوى الإعلان عن مواصلة التفاوض، وتبادل وجهات النظر حول الموضوعات العالقة، وأهمها مسألة تحرير التجارة العالمية⁽¹⁾.
ففي الوقت الذي تطلبنا به الدول الغنية وأدواتها من المؤسسات الدولية، ودُعائها من أنصار اقتصاد السوق بالانفتاح الاقتصادي، وفتح أبواب الاستيراد وتحرير التجارة، تتبع هي، وفق مصالحها، سياسات حمائية تجاه منتجات البلدان النامية والصاعدة، مما يدفعنا مجدداً لطرح هذا التساؤل.
هذه الأسباب إلى جانب أسباب أخرى، سوف نتبينها من خلال العرض، وأهمها طرح مسألة التحول نحو اقتصاد السوق على طاولة البحث.

هل، حقاً أن، تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟.

سوف أحاول الإجابة، لفتح باب الحوار في هذا الموضوع، من خلال المحاور التالية:

(*) ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، وقد تم عرضها بتاريخ 2010/3/23.

(**) رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية/القاهرة، عضو جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
(1) انطلقت مفاوضات جولة الدوحة عام 2001، ولا تزال مستمرة حتى الآن، وتهدف هذه المفاوضات إلى كسر العوائق التجارية أمام البلدان النامية، من خلال التركيز على اتفاق يؤدي إلى خفض الإعانات الزراعية في البلدان الغنية وكذلك التعريفات على المنتجات الصناعية تيسيراً لدخول المنتجات الزراعية والحيوانية للبلدان النامية، والمنتجات الصناعية للبلدان الصاعدة والنامية إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- أولاً: تحرير التجارة الخارجية، كبنء رئيسي في وصفة التحول نحو اقتصاد السوق الحر.
- ثانياً: تحرير التجارة الخارجية في مشروعى الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأوروبية.
- ثالثاً: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة والتنمية.
- رابعاً: التحرير قبل التمكين خطر جسيم.
- خامساً: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحرير التجارة.
- سادساً: تحرير التجارة الخارجية السورية والاندماج بالاقتصاد العالمي.

أولاً: تحرير التجارة، كبند رئيسي في وصفة التحول نحو اقتصاد السوق الحر:

تأتي الدعوة إلى تحرير التجارة بوجه عام، شاملة تحرير التجارة الخارجية، التي توصي بها المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي، كما أن تحرير التجارة الخارجية يعتبر من أهم عناصر (توافق واشنطن) الذي التقت ثلاثة جهات مركزها الرئيسي واشنطن على صياغته، وهي حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويمكن تلخيص عناصر (توافق واشنطن - نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة - برامج التثبيت والتكيف) في

النقاط التالية⁽¹⁾:

1 - انضباط المالية العامة: ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في المقام الأول، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام بما فيه الإنفاق العام الاجتماعي شاملاً الدعم، وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجاناً في السابق، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك، بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة، ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء، وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات.

2 - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية وبعيداً عن الاستثمار في عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات، وهو ما يتعلق بإلغاء دور الدولة في الاستثمار الإنتاجي، وانكماش الإنفاق العام الكلي وتراجع الإنفاق الحقيقي على الخدمات والمرافق العامة.

3 - الإصلاح الضريبي: ويشمل توسيع القاعدة الضريبية، وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبي (ومضمون الإصلاح الضريبي، تخفيض الضرائب على الدخل والثروة والتوسع في الضرائب غير المباشرة).

4 - إصلاح نظام الصرف الأجنبي: للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة، وهو ما ينطوي عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد في أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب.

5 - تأمين حقوق الملكية: أي تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول، وسرعة البت في المنازعات حولها، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض في البنوك، وكذلك طمأنة الرأسماليين على أموالهم بالنص في الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها.

6 - تفكيك القيود الإدارية: أي التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان، وتوجيه شركات القطاع العام وهو ما يعني إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها.

7 - تحرير التجارة الخارجية: وذلك بإلغاء القيود على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية، الفنية أو الصحية وما إليها، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من إنتاجها.. إلخ.

8 - الخصخصة: أي بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة، سواء أكانت شركات تعمل في مجال الإنتاج للسوق، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة، وقد يتوسع في معنى الخصخصة ليشمل عدم تولي الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على

(1) لخصها John Williamson صاحب عبارة (توافق واشنطن) وأوضحها د. إبراهيم العيسوي في ملحق ورقته المقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول (مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية)، بيروت، آذار/مارس 2006.

التعاقد مع القطاع الخاص، على إقامة مشروعات البنية التحتية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين (BOT - BOT).

9 - تحرير الاستثمار الأجنبي: أي إلغاء القيود التي قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التي قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية، في حالة الخصخصة أو في غيرها، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلي للمنتج أو التصدير، وما إلى ذلك، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب في البورصة.

10 - التحرير المالي: ويقصد به تحرير أسعار الفائدة، أي تركها لعوامل العرض والطلب في السوق، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان وكفالة الاستقلالية للبنك المركزي كما يشمل التحرير المالي تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، أي إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة.

ويمكن القول أن (توافق واشنطن) الذي تمثل الليبرالية الاقتصادية الجديدة جوهره يدور حول ثلاثة أمور أساسية:

1 - إحداهن زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء فيما يتعلق بالمعاملات الداخلية أو المعاملات بين الداخل والخارج، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.

2 - إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل بما في ذلك الخصخصة وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة فيما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.

3 - إحداهن خفض ملموس في دور الحكومة، وفي حجمها وفي تدخلاتها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وتحديدًا يتوقع من الحكومة أن تتسحب من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي.

وباختصار، فإن العناصر الجوهرية لتوافق واشنطن/الليبرالية الاقتصادية الجديدة، هي: **سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة، وحكومة صغيرة،** ويندرج شعار (تحرير التجارة الخارجية) في هذا الإطار، منبثقاً وريفاً للدعوة إلى الاندماج بالأسواق العالمية. في مواجهة الدعوة إلى الاكتفاء الذاتي، كما كان شائعاً بعد الحرب العالمية الثانية وفي مواجهة التنمية المستقلة الشاملة والمستدامة.

ويبرر دعاة الاندماج بالأسواق العالمية دعوتهم بالنقاط التالية:

1 - بعد زوال الاتحاد السوفياتي، وفشل النموذج الاشتراكي الذي كان قائماً لم يعد بالإمكان الاستفادة من التناقضات السياسية التي كانت موجودة في ظل الحرب الباردة بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية.

2 - زوال إمكانية الانتفاع من وجود عناصر الاحتكار في إنتاج وتصدير سلعة معينة كالنفط الخام بسبب توسع الأسواق، واتساع المنافسة في السوق الدولية، فضلاً عن التطورات التكنولوجية.

3 - استقطاب مراكز القرارات الاقتصادية والسياسة الدولية وتزايد قوتها حيث أصبحت تتحكم بصورة أكبر في السياسة الوطنية والإقليمية مما ضيق حرية المناورة في العلاقة مع العالم الخارجي.

4 - إن إخفاق التنمية في الدول العربية عموماً، جعل هذه الدول أضعف وأقل قدرة في موقفها التفاوضي مع العالم الخارجي، وخفض من قدرتها على فرض شروطها أو مصالحها.

لهذه الأسباب، فإن دعاة تحرير الاقتصاد والاندماج بالاقتصاد العالمي والالتحاق بالعمولة، يدعون إلى انتهاج السياسات الاقتصادية المؤدية إلى اقتصاد السوق في إطار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهم على توافق مع وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي الذي يتبلور في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

ثانياً: تحرير التجارة الخارجية في مشروع (الشرق الأوسط الكبير) و(الشراكة الأوروبية):

يندرج تحرير التجارة الخارجية في إطار دعوة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، بلدان العالم الثالث إلى التحول نحو اقتصاد السوق وبالتالي الالتحاق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي تهيمن البلدان الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة على مقدراته. ومع الضعف الذي تعاني منه الدول العربية، بسبب تراجع المشروع العربي لصالح تقدم المشروع الأمريكي - الصهيوني، تتوالى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونيل الدول العربية استقلالها السياسي، المشاريع الاستعمارية الغربية من أجل استمرار السيطرة على المنطقة العربية تحقيقاً لهدفين رئيسيين: **الأول: ضمان وجود «إسرائيل»** وضمان أمنها وتفوقها على سائر البلدان العربية اقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً. **الثاني استمرار تدفق النفط العربي إلى أسواق الغرب، وإحكام السيطرة على احتياطياته وعوائده.**

وقد تدرع الغرب بالحد من النفوذ الشيوعي حتى انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وما هو ينتزع الآن بمحاربة الإرهاب وإصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين في طرح مشروعاته التي تبلورت منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي في المشروع الأمريكي والمشروع الأوروبي، واحتل في كلا المشروعين هدف التحول نحو اقتصاد السوق مركزاً رئيسياً فيهما.

ولتسهيل تحقيق هذا الهدف يتم إلحاق دول المنطقة بالاقتصاد العالمي عن طريق تكتلات اقتصادية إقليمية، تأخذ في كل مرة شكلاً يتناسب مع الظروف الإقليمية والدولية، وسنمر على عجل على هذين المشروعين:

1 - مشروع الشرق الأوسط الكبير والتحول نحو اقتصاد السوق⁽¹⁾:

لا نريد هنا الإسهاب في طرح المشروع، وإنما يهمننا إبراز الجانب الذي يطالب فيه بالإصلاح في بلدان الشرق الأوسط الكبير، ومنها البلدان العربية، فمن أجل تجسير الهوة الاقتصادية لهذه البلدان، يرى المشروع أن هذا يتطلب (تحولاً اقتصادياً) يشابه في مداه المدى الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية، وسيكون مفتاح التحول تحقيق ما يلي:

- إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة.
- نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال سيكون عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية.
- تقوية فاعلية القطاع المالي.
- تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض من سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
- تحديث الخدمات المصرفية.
- تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.
- إنشاء الهيكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.
- وفي المجال التجاري تتكون المبادرة من العناصر التالية:
- التركيز على انضمام دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية.
- تقديم المساعدة التقنية وتوفير المستشارين لدول المنطقة بهذا الشأن.
- إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.
- الاهتمام بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والالتزامات الإضافية الأخرى لمنظمة التجارة العالمية، وربط المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات.

(1) للتوسع في مشروع «الشرق الأوسط الكبير أو الواسع»، انظر بحثنا المنشور في ملحق جريدة البعث (الحوار) العدد /68/ 2008/5/5.

- دعم النشاط التجاري للقطاع الخاص.

- تسهيل دخول وخروج السلع والخدمات.

إلى جانب بنود أخرى تصب في هذا الاتجاه، وتساعد على التحول نحو اقتصاد السوق على غرار ما حصل في الدول الشيوعية السابقة، أي عن طريق الصدمة، والتحول السريع دون حساب ما يخلفه ذلك من تشوهات اقتصادية واجتماعية.

والجدير بالذكر، أن مسألة تحول البلدان العربية (وغيرها من بلدان العالم الثالث) إلى اقتصاد السوق تشغل حيزاً هاماً من الإستراتيجية الأمريكية، في مختلف العهود، وشاهدنا في ذلك عدا ما ينشر يومياً من تصريحات ودراسات صادرة عن مراكز الدراسات الأمريكية، نموذجين من السعي الأمريكي هذا:

الشاهد الأول: أورده الأستاذ محمد حسنين هيكل في ختام ندوة حول (مستقبل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي)⁽¹⁾. حيث أشار إلى وجود قائمة أولويات أمريكية تعمل من أجلها وتعتبر عن مكونات الهدف الأميركي. وقد عبر عن ذلك (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكية في عرضه لميزانية وزارته أمام المجلس التشريعي الأعلى في الكونغرس في عام 1990.

فالبين السياسي المرافق لطلب اعتمادات إضافية، يعبر عن أهداف السياسات الأميركية التي يوردها بيكر ضمن أهداف خمسة هي:

1 - نشر الديمقراطية.

2 - التمكين لقوى السوق

3 - دفع السلام.

4 - حماية المجتمع الدولي من الأخطار المتعدية للحدود.

5 - التمكين للتحالف الغربي في عالم حافل بالمتغيرات.

ويلفت هيكل النظر إلى الهدف الثاني، وهو تمكين قوى السوق، الذي أُرِدَ به بيكر عند التفصيل نصاً يلح على ضرورة تحقيق السيادة للقطاع الخاص في اقتصاديات الأمم، لذا نرى في رصد الاعتمادات الأميركية تخصيص مبالغ على نحو صريح في توجيهين:

الأول: إحياء دور القطاع الخاص في بعض البلدان.

الثاني: استعادة حيوية القطاع الخاص في بلدان أخرى.

ويستخلص هيكل من ذلك إلى أن قوى السوق وتحكيم سيطرة القطاع الخاص هما الهدف الرئيسي الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكية، ثم أنهما الهدف العملي الذي يمكن السعي إليه بتخطيط أمريكي واقعي.

وثمة ملاحظة على غاية من الأهمية يوردها هيكل، فوزير الخارجية الأمريكية عندما تحدث عن السوق والقطاع الخاص استخدم تعبيراً (Foster) بمعنى (يرضع - ينشئ - يربي - يرعى - يعزز) لكنه عندما تحدث عن الديمقراطية استخدم تعبير (Promote) (يدعو - يشجع).

وإذا كنا على قناعة تامة بأهمية ودور القطاع الخاص في الاقتصاد، وعلى أهمية ودور آليات السوق المنضبطة أيضاً، إلا أننا نرى في الطرح الأمريكي المستفز تدخلاً فجاً في الشؤون الداخلية للدول، فمما يدعو للأسى ويؤذي المشاعر أن نجد أن الولايات المتحدة تريد أن تحتضن أو تربي أو ترضع القطاع الخاص عبر الحدود، وهذا يكاد أن يكون نوعاً من الحماية المتدخلية وعلى نحو لم يسبق له مثيل حتى في عهد الامتيازات التي أعطيت للدول الغربية في

(1) أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ونشرت أعمالها في كتاب صادر عن المركز يحمل نفس العنوان (1991).

عهد الإمبراطورية العثمانية، فضلاً عن أن هذا الأسلوب يخلط الأوراق الداخلية ويحدث ضغطاً شديداً على حرية وحق الاختيار، ويهدد السلم الاجتماعي بتشجيعه على الاستقطاب الاجتماعي والطبقي.

الشاهد الثاني: جاء في وثيقة هامة أصدرها الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بعد عام واحد من أحداث أيلول 2001، تحت عنوان (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة)، ودون الدخول بتفاصيل هذا الوثيقة فإن ما يهمنا في إطار الموضوع المبحوث هو أن هذه الوثيقة تدعو إلى النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة انطلاقاً من أن (اقتصادات السوق وليس الرقابة الحكومية هي السبيل الأفضل إلى الازدهار وتقليص معدلات الفقر) ولهذا نجدنا في تحديد شروط تقديم المساعدات الأمريكية إلى الدول الأخرى، تربط تقديم المساعدات بشروط أربعة هي:

1 - إقامة نظام ديمقراطي.

2 - احترام القانون.

3 - التسامح تجاه الأقليات.

4 - قبول مبدأ حرية السوق.

ويقف وراء هذه الوثيقة الفكر اليميني المحافظ في الولايات المتحدة، وهي تعبر عن مجموعة متشابكة من المصالح المعبرة عن مصالح وأهداف المجمع الصناعي - النفطي - العسكري - المالي - الإعلامي، والذي يجسد مصالح الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وجوهرها الإيديولوجي المتمثل في فرض جدول أعمال عبر تجليات (العولمة) السياسية والاقتصادية والعسكرية.

والجدير بالذكر، إن تغيير الإدارة الأمريكية لا يغير من الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، وإنما قد يحدث تغييراً في التفاصيل والآليات.

2 - الشراكة الأوروبية واقتصاد السوق:

في أعقاب مجموعة من التطورات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات، وخاصة بعد اتفاق أوسلو بين بعض الفلسطينيين وإسرائيل، طرح شمعون بيريز مشروع الشرق الأوسط الجديد، بينما دعت أوروبا إلى مؤتمر برشلونة في عام 1995 الذي حضرته 15/ دولة أوروبية و12/ دولة متوسطية غير أوروبية، وحضر هذا المؤتمر جميع الدول العربية المتوسطية عدا ليبيا، في حين حضره الأردن، إضافة إلى تركيا وإسرائيل وصدر عن هذا المؤتمر (إعلان برشلونة) الذي يعلن عن قيام شراكة كاملة (أورو - متوسطية) وذلك كما قال الإعلان: «بجعل المتوسط ساحة مشتركة للسلام والاستقرار والتقدم، ولهذه الشراكة جوانب أمنية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، ويهنا هنا إبراز الجانب الاقتصادي، انطلاقاً من الفرضية التي تقوم عليها الشراكة إقامة تكتل اقتصادي أورو - متوسطي يستند إلى الفلسفة النيوليبرالية في خطابها الرسمي الهادف إلى تحقيق التنمية في دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق تبعية اقتصادية تقتضي الانفتاح الاقتصادي الذي هو الأمل الوحيد للاقتصادات النامية في رفع مستويات المعيشة كما تدعي أوروبا وتبعاً لهذه الفرضية، فإن الشراكة الأوروبية تنادي بفتح الأسواق، وخلق الظروف المؤاتية للاستثمار الخارجي، وإلغاء الحماية، وتحرير الأسعار والخصخصة وتولي القطاع الخاص المهام الاقتصادية، وفي إطار تنفيذ عملية إصلاح اقتصادي ومالي واسعة النطاق، تقتضى الاعتماد على برامج الإصلاح الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يرتكز على انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي توصلاً إلى حكومة الحد الأدنى⁽¹⁾.

(1) للتوسع حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، وأبعادها، انظر مقالنا في جريدة السفير اللبنانية «على هامش التدقيق السوري في الاتفاقية - أبعاد الشراكة السورية - الأوروبية ومخاطرها». السفير 2009/12/3، ولعل من المفارقات الملفتة في الشراكة أن

وإذا دققنا في البند الخاص بتحرير التجارة الخارجية (وهذا هو موضوع البحث) فإننا سنجد أن الهدف الرئيسي هو فتح أسواق جنوب وشرق المتوسط أمام المنتجات الصناعية الأوروبية، مما سيؤدي إلى إغراق أسواق الجانب العربي بهذه المنتجات الأمر الذي سيعرض المنتجات الوطنية لمنافسة غير متكافئة، وبالتالي إغلاق العديد من الورش والمعامل الوطنية وما سينعكس جراء ذلك من بطالة.

ولعل أخطر ما في الإعداد للشراكة، ومن ثم التوقيع عليها، هو ما قام به الاتحاد الأوروبي من نشر ثقافة وقيم السوق الحرة عن طريق العديد من البرامج الترويجية في أوساط التجار والصناعيين والمتقنين والأكاديميين وفي سورية، أقام الاتحاد مركز أعمال في كل من دمشق وحلب، وقام من خلالها بنشاط واسع في الدعوة إلى اقتصاد السوق والانخراط بالشراكة والالتحاق بالعملة، وقد ركز الاتحاد الأوروبي في نشاطه على ما دعاه المجتمع المدني باعتباره الأداة التي تسمح بتفعيل إعلان برشلونة عن طريق تجاوز السلطة السياسية، والالتفاف عن طريق المجتمع المدني حول ما قد يحدث من مقاومة لمشروع الشراكة في الأوساط الشعبية أو في جهاز الدولة وينظر الأوروبيون إلى المجتمع المدني على أنه المساعد على تحقيق أمرين هامين:

الأول: المساعدة على تقبل الشعب للنتائج (المؤلمة) للإصلاح النيوليبرالي.

والثاني: تقبل التنازلات المخجلة الناجمة عن عملية السلام والتطبيع مع إسرائيل، حيث تشكل هدف السلام والتطبيع مع إسرائيل، أحد أهم أهداف الشراكة الأوروبية.

وفي أحد اللقاءات التي كان يروّج لها الاتحاد الأوروبي للشراكة بدمشق، جوبه ممثليه بما قد تتعرض له المنتجات السورية من منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأوروبية نتيجة لفتح باب الاستيراد وتحرير التجارة، اعترف ممثل الاتحاد الأوروبي بذلك، إلا أنه قال بأنه في مقابل إغلاق المصانع السورية سوف تنهال عليكم الاستثمارات الخارجية، وستقام المشاريع مما يقضي على البطالة ويقدم صناعة سورية متقدمة باستخدام التكنولوجيا الأجنبية. وهذا يعني أن النتائج السلبية للشراكة سوف تقع حتماً، بينما المنافع ستكون في عالم الغيب والتنمية.

مؤتمر برشلونة الذي دعت إليه أوروبا لإعلان الشراكة، انعقد في 27 تشرين الثاني 1995، وبذات التاريخ عام 1095 أي قبل تسعمائة من انعقاد مؤتمر برشلونة عُقد في مدينة (كليرمون) بجنوب فرنسا مجمع برعاية البابا أوربان الثاني حضره رجال الدين والنبلاء من مختلف أنحاء أوروبا، تم فيه الإعلان عن الحملة (الصليبية) إلى الشرق، وكانت بداية حرب الفرنجة التي امتدت مئتي سنة بين الشرق العربي والغرب الأوروبي.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة والتنمية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حصلت مناقشات ومفاوضات عديدة، بين مختلف الدول لرسم معالم النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب، فكانت هناك مفاوضات (بريتون وودز) التي نجم عنها إحداث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتولي قيادة النظام المالي والنقدي الدولي، إلا أن المفاوضات بشأن النظام التجاري الدولي لم تثمر سوى عن اتفاقية (الجات 1947) بسبب رفض الكونغرس الأمريكي حينذاك، إقامة منظمة للتجارة العالمية، حيث اعتبر الكونغرس ذلك تعدياً على القرار الاقتصادي الوطني، فاكتمل في وقتها بتوقيع اتفاقية (الجات) أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي استهدفت التحرير التدريجي للمعاملات التجارية بين الدول من حواجز جمركية وغير جمركية ثم بدأت سلسلة من المفاوضات انتهت الجولة الثامنة منها التي دعيت (جولة أورجواي) والتي استمرت سبع سنوات (1986 - 1993) حيث تم إطلاق منظمة التجارة العالمية التي بدأت بممارسة نشاطها في بداية عام 1995. فحلت محل (الجات) دون أن تلغيها، ولكنها أصبحت اتفاقية من بين عدد كبير من الاتفاقات التي توصلت إليها جولة أورجواي.

وإلى جانب مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها في إطار المنظمة، والتي تهدف إلى إزالة العوائق الجمركية أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات، وهو ما يطلق عليها (تحرير التجارة) تقوم المنظمة بتنظيم المفاوضات حول القضايا التجارية المختلفة، وهي تراجع وتراقب السياسات التجارية للدول الأعضاء وتعد التقارير عن مدى التزامها بالاتفاقات السارية وتتولى أيضاً فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، كما أنها تنظر في انضمام الأعضاء الجدد، وهي فوق ذلك تشترك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

وهي بذلك تستكمل الإطار المؤسسي للعلمة الاقتصادية، وبالإضافة للمؤسستين المذكورتين تجسد تطلعات الرأسمالية العالمية المتمثلة في أهداف الدول الرأسمالية الكبرى والشركات متعددة الجنسية، في احتواء مكونات الاقتصاد العالمي في تنظيم قانوني واقتصادي موحد، بهدف تحويل العالم إلى سوق واحد يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف.

إن هذا الاتجاه القانوني - الاقتصادي - التوحيدي في سعيه إلى تنميط القواعد المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الاقتصادي للدول المختلفة، يمثل خطراً كبيراً على الدول النامية وتطلعاتها إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في بلدانها، باعتباره تحدٍ صارخ لمبدأين أساسيين قررتهما المواثيق الدولية، وهما:

- مبدأ الحق في التنمية.

- ومبدأ تكافؤ الفرص في التنمية لجميع الدول.

فضلاً عن ذلك فإن تطبيق قواعد النظام التجاري الدولي في إطار منظمة التجارة العالمية، ينطوي على تعدد صارخ لاستقلالية القرار الاقتصادي الوطني، وبالتالي فهو تعدٍ صارخ على حق الدول النامية في توجيه سياساتها الاقتصادية والتجارية الموالية لحقها في التنمية.

ولا يقلل من هذا الاستنتاج، القول بأن الدول النامية تتمتع باستثناءات في تطبيق قواعد المنظمة، ذلك أن هذه الاستثناءات مرهونة بفترة انتقالية محدودة، وتخضع الدول النامية في معرض رغبتها بالاستفادة منها لشروط وقواعد متشددة.

وفي الواقع، فإن منظمة التجارة العالمية وقواعدها ومبادئها، ما هي إلا انعكاس لواقع عدم التكافؤ بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والمفارقة هنا، إنه على الرغم من أن الدول النامية تشكل أكثرية أعضاء المنظمة، إلا أن السيطرة على قرارات المنظمة هي للدول الغنية التي تهيمن على ما يزيد عن ثلثي التجارة العالمية.

إن الأساس الفلسفي للنظام الاقتصادي العالمي الذي تعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى أركانه يقوم على⁽¹⁾ مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وفي إطار الترويج للنظام العالمي الذي يقدم مبدأ تحرير التجارة على أنه ينتج ازدهار التبادل وإن هذا الازدهار هو الذي يدفع بعملية التنمية، وتدعي الدول الرأسمالية الغنية في سعيها إلى عولمة الاقتصاد وإحاق الدول النامية بالاقتصاد العالمي، وأن الآثار السلبية لتحرير التجارة، ستكون مجرد آثار وقتية، وأن قوى السوق لن تلبث أن تصحح هيكل الصناعة والاقتصاد وتضعه على مسار النمو الاقتصادي السريع، وذلك انطلاقاً من أن «التجارة بين الدول هي محرك النمو وقاطرة التنمية والحرية الاقتصادية هي أفضل سبيل للوصول إلى الكفاءة في تقسيم العمل وتخصيص الموارد على الصعيد الدولي، ومن ثم فهي أيضاً أفضل طرق لنمو التجارة بين دول العالم».

وتتجاهل هذه الفلسفة، تلك الفجوة الواسعة والعميقة بين مستويات التطور الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المتخلفة، وهذه الفلسفة في تبريرها وترويجها لمبدأ حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية الجديدة، إنما تستهدف تعميق وتوسيع تلك الفجوة، ذلك أن الحقائق التاريخية لتطور الأمم تشير إلى أمرين مهمين:

الأول: إن التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل بيئة دولية مفتوحة، بل إنها تتطلب درجة عالية من الحماية والرعاية للإنتاج الوطني وللصادرات وإلى سياسات اقتصادية وطنية تهدف إلى تمكين الاقتصاد وفي مختلف قطاعاته قبل تحريره، في حين أن منظمة التجارة العالمية تمنع الدول النامية من انتهاج سياسة الحماية والدعم إلا لفتترات استثنائية محدودة.

والأمر الثاني: إن النمو الاقتصادي السريع هو الذي قاد إلى التوسع في التجارة، ولم يكن التوسع في التجارة هو الذي قاد إلى النمو، فالنمو في الإنتاج وارتفاع الإنتاجية هو الذي أدى إلى زيادة التجارة بين الدول، وهو الذي دفع البلدان التي استطاعت الوصول إلى الإنتاجية العالية، والغزارة في الإنتاج أي البحث عن الأسواق لفتحها أمام إنتاجها الوفير.

ويقودنا هذا إلى الاستنتاج بأن القوة الدافعة لتحرير الأسواق ليست هي الرغبة في تحقيق الكفاءة ولا الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم، إنما هي سعي الدول الصناعية وحديثة التصنيع إلى فتح أسواق الدول المختلفة أمام منتجاتها، بعد أن تحقق لها التقدم الاقتصادي، الذي شهدته وبعد أن فشلت أسواقها الداخلية في استيعاب منتجاتها الوطنية، فصار عليها أن تبحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من إنتاجها، وكذلك البحث عن الأسواق التي تستطيع فيها أن تستثمر فوائضها المالية.

ولعل من المفارقة هنا، أن نجد الدول الصناعية الغنية، التي تطالبنا بفتح أسواقنا وتحرير تجارتنا، لا تزال تتبجح من جانبها بأساليب الحماية والدعم لمنتجاتها المحلية، كما أنها تلجأ لأساليب مختلفة لمنع أو الحد من نفاذ منتجات البلدان النامية إلى أسواقها.

والجدير بالذكر، أن الدول المتقدمة وعدت البلدان النامية، بمساعدتها في الحصول على القروض الميسرة، وتقديم مساعدات فنية وإدارية لزيادة قدراتها المؤسسية والتنظيمية ولتمكينها من الوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة، كما وعدت بتيسير انتقال التكنولوجيا وإمكانية تمديد الفترة الانتقالية، إلا أن أي من هذه الوعود لم يتحقق، حيث تبين أن غرضها كان دفع البلدان النامية إلى الانتساب إلى المنظمة وبالتالي تنفيذ شروطها بفتح أسواقها أمام منتجات الدول الصناعية وخدماتها ورؤوس أموالها.

وبعد مرور 15/ عاماً من قيام المنظمة، تبين للدول النامية التي اضطرت ضمن ظروف معينة للانتساب إليها أنها تخلت عن قرارها الاقتصادي المستقل نتيجة لتحرير التجارة وفقاً لمتطلبات الانضمام إلى المنظمة، قبل أن تستطيع

(1) انظر للكاتب، الفلسفة الكامنة وراء قيام (الجات) ثم منظمة التجارة العالمية - ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول (عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب)، القاهرة 2001.

امتلاك المزايا التنافسية التي تستطيع بموجبها أن تواجه منافسة المنتجات الأجنبية سواء في أسواقها المحلية، أو في أسواق البلدان الأجنبية وهكذا فقد خسرت أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها حقها في التنمية.

رابعاً: التحرير قبل التمكين خطر جسيم:

يشتمل تحرير التجارة الذي تدعونا إليه وصفات الإصلاح المستوردة، ويرفع شعاره دعاة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنادي به نخب العولمة، يشتمل هذا التحرير ليس فقط على فتح الاقتصاد والأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير التعريفية، وإزالة الحماية الجمركية للمنتج الوطني، وإنما يشتمل أيضاً على عدم توجيه أي دعم للصناعات المحلية، مما يساعدها على الصمود في وجه المنافسة غير العادلة في الأسواق المحلية والأجنبية.

وهذا يناقض تاريخ النهوض الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، إذ أن هذه الدول مارست الحماية والدعم لمنتجاتها الوطنية على نطاق واسع، كما أن الدول الصاعدة في جنوب وشرق آسيا، التي طالما تغني البعض بنجاحاتها ودعونا للسير على خطاها اتبعت مبدأ الحماية لمنتجاتها.

إن تاريخ النهوض الاقتصادي، قديماً وحديثاً، يؤكد لنا أن عملية النهوض الاقتصادي ما كانت لتتم لولا أنها حصلت خلف أسوار الحماية.

ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن بريطانيا عندما حققت تقدماً في إنتاجها الصناعي، وحققت قدرة تنافسية عالية، أصبحت تنادي بحرية التجارة وفتح أسواق ألمانيا وفرنسا أمام منتجاتها، وقد كانت هاتان الدولتان أقل تقدماً من بريطانيا.

وقال الاقتصادي الألماني المهاجر إلى أمريكا (فرد ريش ليست) وقتذاك مقولته المشهورة في التصرف البريطاني بأنه: «كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذي صعد عليه إلى القمة حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها».

وقد ارتبطت نظرية الحماية للصناعة الناشئة باسم (ليست) في منتصف القرن التاسع عشر.

والحقيقة فإن الدول الصناعية المتقدمة، لم تتوقف عن حماية صناعاتها، حتى بعد أن أحرزت تقدماً اقتصادياً وتكنولوجياً كبيراً كما نجد الآن، في ظل ظروف منظمة التجارة العالمية التي أنشأتها، فهي تطالب وتضغط على الدول النامية من أجل تحرير الأسواق، وبذات الوقت تتخذ الأساليب الملتوية العديدة، لعرقلة دخول منتجات البلدان النامية وحتى منتجات البلدان المتقدمة إلى أسواقها.

إن تحرير التجارة على هذا النحو الذي تطالب به الدول الصناعية المتقدمة مستخدمة في ذلك أساليب الضغط المختلفة يساعدها في ذلك مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) فضلاً عن الشركات متعددة الجنسية وخبراء الاتحاد الأوروبي، إن هذا التحرير يؤدي إلى عرقلة جهود التنمية وإعاقة إقامة صناعات متقدمة، وبالتالي اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

وفي عام 2003 صدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى، تقريراً بعنوان: «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس» وقد لخص هذا التقرير بدقة الدروس المستفادة من تحرير التجارة، ودحض بذلك ادعاءات توافق واشنطن، ودعاة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، عندما أورد الاستنتاجات التالية:

1 - العلاقة المتيقن منها هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها، كلما ازدادت ثراءً وتقدماً وليس قبل ذلك، وهذا يعني أن النمو هو الذي يؤدي إلى تحرير التجارة وليس العكس.

2 - يُعتبر الإدماج في الاقتصاد العالمي نتيجة للنمو والتنمية الناجحين وليس شرطاً مسبقاً لهما، أي أن الإدماج قبل إحرار مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ.

3 - ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول، بغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كل منها، وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية

أو المعاملة الخاصة والتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات.

4 - ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفوذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج. والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية.

ومن هنا نجد أن هناك تناقضاً بين الدعوة إلى تحرير التجارة وبين مناداة المجتمع الدولي للارتقاء بالتنمية البشرية، والاهتمام بتخفيف الفقر واللامساواة، الأمر الذي ركزت عليه أهداف الألفية الثالثة، كما أشارت إليه تقارير التنمية البشرية، ونخص بالذكر تقرير التنمية لعام 2005، الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي أشار إلى مقارنة ذات دلالة هامة بين كل من فيتنام والمكسيك، فكلاهما قطعاً شوطاً في الاندماج بالعولمة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، ولكن يلاحظ التقرير أن الاشتراك العميق في التجارة ساعد فيتنام على تسريع التنمية البشرية، في حين أن نجاح المكسيك في زيادة صادراتها لم يرافقه سوى تقدم متواضع في مؤشرات التنمية البشرية، ويعود السبب في ذلك حسب التقرير إلى أن فيتنام عملت على توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحرصت على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه، كما أنها التزمت بتحقيق الإنصاف من خلال الضرائب، وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤمن توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق، وقد اتبعت فيتنام أسلوب التحرير المتدرج وتنويع الصادرات وتنويع الأسواق فضلاً عن كونها قد استثمرت سابقاً في التنمية البشرية قبل الانطلاق الاقتصادي، وفي المقابل فقد غاب الالتزام بتحقيق الإنصاف في المكسيك، وساد فيها عنصر اللامساواة، واتبعت أسلوب التحرير المتسرع للتجارة، ولم يكن لديها سياسة صناعية قوية، فضلاً عن ما كان يسود سوق العمل فيها من اختلافات وتفاوت في الأجور مع تزايد ضغوط البطالة.

وفي الدول الصاعدة وكذلك في دول جنوب وشرق آسيا، التي حققت معدلات نمو مرتفعة، والتي وصلت إلى مرحلة الاندماج بالاقتصاد العالمي، وأصبحت تعد من الدول التي تنتهج سياسات اقتصاد السوق، فإنها لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي، وإلا بعد أن اتبعت سياسات إصلاح اقتصادي خارج توصيات ووصفات توافق واشنطن، فتحرير التجارة سار على نحو تدريجي وانتقائي، وفي إطار سياسة صناعية طويلة المدى، وذلك بعد أن وصلت هذه الدول إلى مستوى معين من النمو والتنمية، بينما الدول التي لم تستطع تحقيق درجة معتبرة من النمو والتنمية فقد سارت على طريق التسرع في فتح أسواقها مع غياب التدرج، وشمول التحرير لجميع القطاعات (أي مع غياب الانتقائية).

ويستخلص من دراسة (للأونكتاد) عن أثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (2005) أن تحرير التجارة ضروري، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجياً وانتقائياً، وهذه النتيجة هي مغايرة لما يدعو إليه توافق واشنطن، وما يلح عليه الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي التحرير المتسرع إلى تدمير الصناعات الوطنية القائمة، وخاصة تلك الصناعات التي لم تزل في بداياتها.

لكن الخطورة الأكبر هي أن فتح الأسواق، وإطلاق الاستيراد، وإغراق الأسواق الوطنية بالمنتجات الأجنبية سوف يؤدي إلى عدم قيام صناعات جديدة في البلاد، وخاصة تلك التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة إضافة إلى تدمير الصناعات القائمة.

ويشير تقرير آخر للأونكتاد صدر عام 2004 أن الدول الأقل نمواً التي عملت على تحرير تجارتها على نحو كامل، وأصبحت مندمجة بالاقتصاد العالمي، لم تستطع القضاء على الفقر لا بل أن الفقر ازداد واتسع فيها، وبالتالي لم

يتحقق الدور الإيجابي لتحرير التجارة الذي يروج له دعاة الانفتاح، والسبب في ذلك كما يقول التقرير هو⁽¹⁾: «أن التجارة وحدها لا تكفي لتخفيض الفقر حيث يتطلب الفقر تجارة ذات توجه إثمائي أي تجارة تستهدي بأهداف التنمية، وأن يكون النمو الاقتصادي ليس مطرداً فقط، بل ويتصف بعموم النفع، أي الانتشار جغرافياً وقطاعياً وسكانياً. وتؤكد دراسة أجريت لبيان أثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخل في الدول العربية⁽²⁾، أن اندماج الاقتصادات العربية في النظام الاقتصادي العالمي قد أدى إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، لاسيما فيما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فقد ظهر أن للعولمة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الـ 60% الواسطي من السكان (أي تلك الفئات المحصورة بين أفقر 20% وأغنى 20% من السكان) كما أن لها تأثيراً سلبياً، وإن كان غير معنوي إحصائياً على نصيب شريحة أفقر 20% من السكان، أما الأثر على نصيب شريحة أغنى 20% فقد كان إيجابياً في تلك الفترة.

(1) أورد ملخصاً للتقرير د. العيسوي في ورقته الذي سبق الإشارة إليها.

(2) صدرت الدراسة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت عام 2005، وقام بها د. علي عبد القادر تحت عنوان (العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية) سلسلة اجتماعات الخبراء (العدد 13).

خامساً: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحرير التجارة:

لن نعيد هنا طرح موضوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة التي نشبت في مركز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة) وانتشرت بفضل العولمة إلى سائر اقتصادات الدول، فقد كتب وقيل عنها الكثير، كما أن العديد من المحاضرات حولها أُلقيت في هذه القاعة في ندوة الثلاثاء في العام الماضي، ولكن ما يدعوننا إلى طرح الموضوع مجدداً هو أن هذه الأزمة وما أدت إليه لا تزال مستمرة رغم ضخ مليارات الدولارات إلى خزائن المؤسسات المالية في محاولة لإخمادها وكذلك ما يدعو للحديث مجدداً هو تداعياتها على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، فضلاً عن آثارها المدمرة على اقتصادات الدول وعلى بنية المجتمع وعلى الفئات التي كانت أكثر تضرراً من جراء الهزة العنيفة التي خلفها اقتصاد السوق المحررة من القيود.

وقد أصبح من المؤكد أن الأزمة لم يكن لها التأثير ذاته في جميع دول العالم، فبعض الدول كان أقل تأثراً من دول أخرى، وخاصة بعض الدول الناشئة التي لم تتصوّر تحت راية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، واتبعت سياسات سوق الاقتصاد الاجتماعي المتوازن، وعلى رأسها الصين، في حين أن الدول التي كانت تعيش تحت أوامهم وصخب السوق المنفلتة من الضوابط أو القيود أو الرقابة من الدولة، والتي تسيطر عليها ثقافة السوق وثقافة الربح بدون عمل وما أنتجته من توحش في الأنشطة الطفيلية هذه الدول التي انقادت وراء السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، كان تأثير الأزمة عليها وعلى اقتصاداتها ومجتمعاتها كبيراً وواسعاً وعميقاً.

إن هذه الأزمة ليست طارئة وليست مؤقتة، إنها أزمة بنيوية أصابت جميع الاقتصادات التي وقعت في قبضة اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة الاقتصادية والاقتصاد المنفلت من أي قيود، وتتبعون بلاشك ما يجري في المراكز الرأسمالية وما أصاب اقتصاداتها من ويلات، والتداعيات التي تصيب أطراف النظام الرأسمالي العالمي، وكان آخرها في الاقتصاد اليوناني، لكني سأسوق هنا مثلاً حياً، لاقتصاد مزدهر نما ووصل إلى المراتب العليا في مؤشرات النمو والعدالة الاجتماعية، إنه الاقتصاد الألماني الذي حقق تقدماً اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً محسوساً في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي، لكن ألمانيا بدأت بالتخلي عن السياسات الاجتماعية وبدأت تتحو نحو اقتصاد السوق الحر، وتخفض من توجهاتها الاجتماعية، منذ أن بدأت سياسات الليبرالية الاقتصادية تغزو دول العالم وخاصة منذ تسعينات القرن الماضي، وقد أظهرت الأزمة الراهنة مدى التفكك الذي أحدثته سياسات الانفتاح الاقتصادي في المجتمع الألماني، ويورد الاقتصادي الألماني (أولريش شيفر) في كتابه الأخير⁽¹⁾، ما توصل إليه أحد أشهر العاملين في ألمانيا في مجال البحوث في المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية، فقد بدأ غرابيكا يلمس عن كثب تعمق التباين بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الألماني هذا التباين الذي بدأ يثير القلق وقد استخدم تعبير (الفرع) بسبب تأثير الأزمة العالمية الراهنة، ويعلق مؤلف الكتاب (شيفر) على ذلك فيقول⁽²⁾:

«إن العصر الذهبي الذي تمتعت به البلدان الصناعية الغربية قد صار في ذمة التاريخ.. فقد انهارت سوق المال وذهب مع الريح الحلم بازدهار مستديم.. إن النظام الرأسمالي المحرر من القيود يقف الآن على عتبة الهاوية، لقد صرنا شهود عيان على اندلاع حدث بعيد الأبعاد، شهود عيان على تحول تاريخي، تحول قد يكون أكثر وخامة من التحول الذي شاهدناه عقب الحادي عشر من أيلول 2001، إن الدولة تقاوم أزمة ما عاد في الإمكان ضبطها إلا بصعوبة، فالدولة تنفذ مصرفاً تلو الآخر، وتؤمّم الواحد بعد الآخر، إنها تضخ في الاقتصاد مبالغ لا قدرة لنا على تصور عظمتها، وعلى الرغم من كل ما تبذل الدولة من جهود فإن نجاحها في وقف الانهيار يظل في علم الغيب».

(1) انهيار الرأسمالية، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد /371/ كانون الثاني 2010، ص10.

(2) المرجع السابق، ص11.

ويقول (شيفر): «إن الطبقة الوسطى على وجه الخصوص هي التي ستذوق مرارة هذا التحول العظيم.. إن الحصيلة التي أفرزها اقتصاد السوق هي أنه بينما كان عدد أبناء الطبقة الوسطى في عام 2000 يبلغ في ألمانيا 49 مليون مواطن، تراجع هذا العدد بعد سبع سنوات بأكثر من 10% وجزء ضئيل استطاع أن يرتقي إلى مرتبة أعلى، والجزء الأعظم منهم انحدر إلى مصاف الثلث الأخير من السلم الاجتماعي».

هذا في ألمانيا بعد أن تخلت عن اقتصاد السوق الاجتماعي، ووقعت تحت وطأة سياسات اليمين الليبرالي الاقتصادي الجديد، وقبل تداعيات الأزمة الأخيرة، فماذا يمكن أن يحدث في بلد من البلدان النامية عندما يقرر الرضوخ لتوصيات ونصائح جماعة (توافق واشنطن) والتحول نحو اقتصاد السوق؟.

ما يهمنا هنا إبرازه من تداعيات للأزمة هو ما يتعلق بدحض مقولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهي أن اقتصاد السوق (وتحرير التجارة) سوف يؤدي إلى ازدهار التجارة الدولية وتنميتها، لكن الوقائع الإحصائية الحديثة التي أطلقتها منظمة التجارة العالمية تؤكد أن تراجعاً كبيراً قد أصاب التجارة الدولية عام 2009 من جراء الأزمة، وقد وصلت نسبة التراجع 12% وهو الأكبر منذ عام 1945، مما يوضح مدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية.

ثمة نتيجة واضحة أظهرتها الأزمة، وهي أنه لا بد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للتخفيف من وحشية النتائج المترتبة على اقتصاد السوق، وهذا ما شاهدناه ولمسناه في العديد من الدول (الرأسمالية أولاً) التي اضطرت إلى التدخل لمواجهة الأزمة وتداعياتها على اقتصادها وحيات مواطنيها، لكن تدخلها حتى الآن كان لإنقاذ المؤسسات المالية، وشركات إنتاج السيارات العملاقة، بوجه خاص، في حين لم يتناول التدخل على نحو حيوي مستوى حياة المواطنين أصحاب الدخل المحدود والعمال والعاطلين عن العمل، وعندما حاول (أوباما) إصلاح نظام التأمين الصحي لمصلحة قطاع واسع من الأمريكيين واجه صعوبات شتى من الكونغرس الممثل الأمين لمصالح اليمين بأكثرية الساحقة من الديمقراطيين والجمهوريين معاً.

إن التدهور الحاصل في التجارة الدولية كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية يعني أن الدول التي كانت تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة في إطار اقتصاد السوق كانت أكثر تضرراً من بقية دول العالم، وقد أدى هذا إلى العودة إلى أساليب الحماية، التي تعطي الأفضلية للمنتجات الوطنية، مما يتعارض مع توجهات المؤسسات الدولية والليبراليون الاقتصاديون الجدد الذين يحذرون من العودة إلى الحماية، التي تعني برأيهم خلق حالة من الأثنية والصراعات التجارية التي تدمر أي جهد جماعي للدول الرأسمالية الكبرى لإنقاذ النظام الرأسمالي وتحسين صورته التي شوهتها الأزمة الأخيرة.

لكن التحذير من العودة إلى الحماية الذي يأتي من المؤسسات الدولية والليبراليون الاقتصاديون الجدد، يقصد به الحماية التي تلجأ إليها الدول النامية والصاعدة فقط، أما الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا للمزارعين والحماية التي تفرضها هذه الدول وعدم فتح أسواقها أمام منتجات دول الجنوب، فتعامل على أنها حق يمارس لحماية مزارعي وزراعة واقتصاد الدول الرأسمالية المتقدمة، ولهذا السبب تم تأجيل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لاستكمال مفاوضات ما يدعى جولة الدوحة الذي كان من المقرر عقده هذا الشهر (آذار) ذلك أن دول الجنوب ترى أن هذا الاجتماع غير مجدٍ ومضيق للوقت.

سادساً: تحرير التجارة الخارجية السورية والاندماج بالاقتصاد العالمي:

تأتي التوجهات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية، والدعوة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي في سورية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، فهي جزء أساسي من سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تم تبنيتها في أثر النقاش والحوار الحاصل حول الشكل والخلفية النظرية التي تبني عليها سياسات الإصلاح، حيث كانت توجهات الحكومة الأخذ بما تنادي به الليبرالية الاقتصادية الجديدة في تحرير الاقتصاد والانفتاح. وذلك من خلال البعثات العديدة للاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية. هذا على الرغم من أن القيادة السياسة اعتمدت التحول إلى (اقتصاد السوق الاجتماعي) حيث (فهم) هذا التحول أنه تحولاً نحو اقتصاد السوق والانفتاح، وتم التركيز في القرارات الاقتصادية على هذا الجانب، دون أي اعتبار للجانب الاجتماعي، وما ستخلفه هذه القرارات على حياة الناس ومتطلبات حياتهم الكريمة، ووافق ذلك تكرر الدعوة للاندماج بالاقتصاد العالمي، تحت حجج واهية مثل: إننا لا نستطيع أن نتعزل عن العالم، وإن العولمة قدر لا يمكن مواجهته، وأن هناك التزامات إقليمية ودولية علينا التقيد بها، إلى آخر مثل هذا الكلام..

لكن الحجة الأقوى التي تمسك بها الفريق الاقتصادي في سياسته لتحرير التجارة الخارجية، والدعوة للاندماج بالاقتصاد العالمي، كانت الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية المتمثلة في اتفاقات إقامة مناطق حرة مع بعض البلدان مثل تركيا، أو اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى. ذلك أن هذه الاتفاقات ضمن شروط معينة تفترض إزالة العقبات والحواجز الجمركية من أمام التبادل التجاري.

كما يتعلل الفريق الاقتصادي بمفاوضات الدخول في الشراكة الأوروبية، فعلى الرغم من أن اتفاقية الشراكة لم يتم توقيعها، وهي أصلاً تتضمن إعطاء مهل طويلة الأمد من أجل التحرير الكامل للتجارة والانخراط في اقتصاد السوق، إلا أن الحكومة اجتهدت وعملت على تنفيذ العديد من الإجراءات المطلوبة في مشروع الاتفاقية حتى قبل توقيعها.

فضلاً عن ذلك، فقد قدمت الحكومة طلباً رسمياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2001/10/22، وتم التأكيد على هذا الطلب بتاريخ 2004/1/29. وعملت وزارة الاقتصاد والتجارة من جانبها على الإعداد للانضمام إلى المنظمة من الناحية الفنية بمساعدة المؤسسات الدولية، وكانت الحكومة تجدد الطلب بين حين وآخر، حتى أصبح ذلك يشكل أحد همومها الرئيسية، إن لم يكن همها الأول. وكانت قرارات الانفتاح وتحرير التجارة تجري على التوازي لتقدم للمنظمة الدليل تلو الدليل حول جدية الحكومة بالتحرير والانفتاح الاقتصادي، وداخلياً كانت تبرر للرأي العام إجراءاتها بأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية يعني فتح أسواق /151/ دولة في العالم أمام المنتجات السورية دون عقبات ودون رسوم، مما سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري السوري وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار للاقتصاد والشعب.

فهل سيحقق تحرير التجارة الخارجية هذا الهدف فيصبح هذا التحرير قاطرة للنمو كما يدعي أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتحول نحو اقتصاد السوق؟.

سوف نتناول هذا الموضوع من خلال المحورين التاليين:

الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على حجم التجارة والاندماج بالاقتصاد العالمي.

الثاني: أثر تخفيض الرسوم الجمركية على الخزينة العامة.

أولاً: أثر تحرير التجارة الخارجية على حجم التجارة والاندماج بالاقتصاد العالمي:

الجدول التالي يبين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات وإجمالي حجم التجارة الخارجية، والعجز والفائض في الميزان التجاري للسلع والخدمات والنتائج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة لعام 2000 ونسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة من 2000 - 2008.

بالأسعار الثابتة لعام 2002 (مليون ل.س)

السنة	الصادرات سلع + خدمات	المستوردات سلع + خدمات	إجمالي حجم التجارة صادرات + واردات	العجز والفائض	الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة وبتكلفة عوامل الإنتاج	نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	326715	263868	590583	62847 +	879387	67%
2002	401305	311028	712333	90277 +	977059	73%
2003	307712	298302	606014	9410 +	978938	62%
2004	381123	418146	799269	37023 -	1097519	73%
2005	375413	526835	902248	151422 -	1174773	77%
2006	452612	459938	912550	7326 -	1330733	68.6%
2007	459003	511993	970996	52990 -	1459857	66.5%
2008	448622	524781	973403	76159 -	1500077	64.9%

المصدر: الاستيراد والتصدير من الجدول رقم 15/43، والناتج المحلي الإجمالي من الجدول 15/21، من المجموعة الإحصائية لعام 2009، واستخرجت النسب من قبل الباحث.

من الجدول السابق نتبين:

1 - إن الميزان التجاري للسلع والخدمات، كان إيجابياً حتى عام 2003، ثم بدأ العجز في الميزان ابتداءً من 2004، وقد وصل ذروة الفائض عام 2002 إذ بلغ أكثر من 90 مليار ل.س بنسبة 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع إصدار المزيد من قرارات تحرير التجارة الخارجية بدأ العجز بالتصاعد، ووصل إلى الذروة بالنسبة للفترة المبحوثة عام 2005 (151.422 مليار ل.س) بنسبة 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه انخفض عام 2008 إلى أكثر من 76 مليار ل.س بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

2 - أنه على الرغم من أن خطوات هامة تم تنفيذها على صعيد الانفتاح وتحرير التجارة، فلا يزال مستوى الاندماج بالاقتصاد العالمي محدوداً إذ بلغت نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي عام 2000 (67%) وبلغت ذروتها عام 2005 (77%) إلا أنها انخفضت بعد ذلك إلى 64% عام 2008.

3 - إلا أن المؤشر الأكثر دقة بالنسبة للاندماج بالاقتصاد العالمي هو نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وللوصول إلى هذا المؤشر سوف نأخذ من المجموعة الإحصائية لعام 2009، الأرقام الإحصائية للتجارة السلعية (صادرات + واردات) بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ثم نستخلص النسب فيما بينها على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

بالأسعار الجارية (مليون ل.س)

السنة	الصادرات السلعية	المستوردات السلعية	إجمالي التجارة السلعية	الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج	نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي
-------	------------------	--------------------	------------------------	------------------------------------	--

(1) تشير المعلومات الإحصائية التي نشرت مؤخراً في وسائل الإعلام إلى أن المستوردات السلعية ارتفعت عام 2009 إلى 850 مليار ل.س، في حين أن الصادرات ارتفعت إلى 720 مليار ل.س فقط، أي أن العجز التجاري السلعي ارتفع عام 2009 إلى 130 مليار ل.س.

2000	216190	187535	403725	841885	47.9%
2002	301553	235754	537307	946228	56.8%
2003	265039	236768	501807	989227	50.7%
2004	346166	389006	735172	1244398	59%
2005	424300	502369	926669	1542067	60%
2006	505012	531324	1036336	1772330	58.5%
2007	579038	684557	1263595	2113148	59.8%
2008	707796	839419	1547215	2495874	62.0%

المصدر: الصادرات والمستوردات، جدول رقم 9/1، الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج والأسعار الجارية
الجدول رقم 15/34، واستخرجت النسب من قبل الباحث.

ومن هذا الجدول ننتبين أن نسبة إجمالي التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا تزال دون المستوى المطلوب والذي لا يتناسب مع الخطوات الانفتاحية وإجراءات تحرير التجارة الخارجية، فقد تراوحت هذه النسبة من حوالي 48% عام 2000 إلى 62% عام 2008.

وعلى أي حال فإن وصول النسبة إلى هذا المستوى ما هو إلا انعكاس لارتفاع أسعار النفط. ولكن لتكون استنتاجاتنا سليمة علينا أن نقارن هذه النسبة مع دول أخرى سبقتنا بالانفتاح وتحرير التجارة، ففي ماليزيا تصل هذه النسبة إلى 174% وفي تونس 75.6% وذلك عام 2003 كما جاء في تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005 (جدول 6 - 1).

ومن الواضح من خلال هذه المؤشرات أن اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي كان أقل مما كان يأمل به دعاة الاندماج وتحرير التجارة ويعود السبب في ذلك إلى أن المسألة لا تتعلق بمجرد اتخاذ إجراءات تحريرية أو تحفيزية في مجال التبادل التجاري كما أن المسألة هنا لا تتعلق بإزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة، بل أن ذلك يتعلق بالقدرات الإنتاجية والمزايا التنافسية للاقتصاد، وفي غياب إجراءات عملية لارتفاع القدرات الإنتاجية وتحسين الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية فإن إجراءات التحرير والانفتاح الاقتصادي ستلحق بأضرار بالصناعات الوطنية، لأنها تعرضها لمنافسة غير متكافئة تؤدي إلى تدهور أوضاعها أو حتى اندثارها.

ويصح هذا الاستنتاج على إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار الأجنبي وإغراء المستثمرين بالحوافز والتمسيات المختلفة التي لا تكفي وحدها لإحداث نمو حقيقي في الاستثمار الأجنبي، ذلك أن جذب الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى جانب الحوافز والتمسيات إلى وجود جهد وطني فعلي كبير لزيادة معدل الادخار الوطني ومعدل الاستثمار المحلي والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. مما يشكل قوة جذب كبيرة للمستثمرين الأجانب.

وما يمكن أن يعزز اعتقادنا بأن المطلوب أولاً تمكين الاقتصاد قبل التحرير والانفتاح، إن العديد من الدول النامية التي رضخت على نحو أو آخر، لبرنامج التحول إلى اقتصاد السوق والانصياع لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والخضوع لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والالتحاق بالاقتصاد العالمي من موقع الضعف، ليس من موقع القوة، هذه الدول الهشة والضعيفة لم تحصد سوى المزيد من التخلف والتبعية.

فضلاً عن ذلك فإن هذا النوع من الالتحاق بالاقتصاد العالمي، قبل تمكين الاقتصاد الوطني، يلحق أضراراً بإمكانات التنمية. فليس من المنطق تحرير التجارة قبل تطوير الهياكل الاقتصادية وبنياتها المؤسسية بما يجعلها قادرة على الدخول في سباق التنافس مع منتجات بلدان صناعية متقدمة رسخت أقدامها في ميدان الصناعة وامتلكت ناصية

العلم والتكنولوجيا، إن هذا التحرير للتجارة السابق لأوانه يفتح الأسواق الوطنية أمام منتجات أجنبية تتمتع بقدرات تنافسية عالية، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، مما يدخل المنتجات الوطنية في سباق غير متكافئ يقضي عليها بالخراب والدمار. ذلك أن التحرير على هذا النحو المطلوب من المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي، لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام المنتجات الأجنبية، ويخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات، بل أنه يمتد إلى فرض عدم تقديم أي دعم للصناعات الوطنية، مما يساعدها على الصمود في وجه المنافسة في الداخل أو على التصدير إلى الخارج. وإذ يفرض علينا ذلك تحت عنوان إلغاء الحماية، فإن الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، تقوم من جانبها بتقديم كل دعم وحماية لمنتجاتها الوطنية، بل أنها تدخل مع بعضها البعض في نزاعات بسبب فرضها الحماية لمنتجاتها الوطنية.

إن تحرير التجارة في ظروفنا الحالية، واستكمالها بحزمة السياسات الاقتصادية والمالية تحت عباءة اقتصاد السوق، وفقاً لحرصنا السابق، يعني تحقيق أحد أهم أهداف (توافق واشنطن) والاتحاد الأوروبي، ألا وهو إضعاف اقتصاد الدولة وتهميشها، وبالتالي إضعاف قوتها التفاوضية تجاه الخارج سواء في العلاقات الاقتصادية أم في مواجهة المشاريع التي تطرح علينا من الخارج لإعادة ترتيب المنطقة العربية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد، أو في إطار الشراكة الأوروبية أو في كليهما.

ثانياً: أثر تخفيض الرسوم الجمركية على الخزينة العامة:

يتضمن تحرير التجارة تخفيض الحواجز الجمركية وغير التعريفية أمام التجارة تمهيداً لإلغائها بحيث يصبح البلد المعنى مفتوحاً أمام تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى خفض الرسوم الجمركية، وبالتالي إلى تخفيض إيرادات الخزينة العامة، مما يصبح أمام الإدارة المالية مهمة التفتيش عن مصادر أخرى للإيرادات.

وفي سورية، ومع توجهات تحرير التجارة والدخول في مفاوضات الشراكة الأوروبية وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، صدرت عدة مراسيم بتخفيض الرسوم الجمركية ففي عام 2001 صدر المرسوم رقم /266/ القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع والمواد، بحيث تصبح 1% وفي عام 2002 صدر المرسوم رقم 336 القاضي بدمج الضريبة الموحدة على الاستيراد مع الرسم الجمركي في معدل جديد واحد، وتوحيد أسعار الصرف لجميع السلع والمواد إلى معدل واحد هو سعر البلدان المجاورة، وفي عام 2004 صدر المرسوم /319/ وتم بموجبه تعديل نسب الرسوم الجمركية (وهذا الرسم يتضمن الضريبة الموحدة) وعلى أن تصدر الجمارك العامة جدولاً بالتعرفة الجمركية شاملاً للتعديلات الصادرة عن المنظمة العالمية للجمارك، وكذلك (التعديلات الأخرى الصادرة بمراسيم سابقة). واعتمد جدول التعرفة الجديد بقرار من وزير المالية وفي عام 2005 صدر المرسوم رقم /197/ الذي خفضت بموجبه نسب الرسوم الجمركية لمجموعة كبيرة من المواد والسلع، وكان أهمها تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات السياحية، حيث خفضت من 145% إلى 40% للسيارات التي لا تتجاوز سعتها 1600 س.س، ومن 255% إلى 60% بالنسبة للسيارات التي تتجاوز سعتها 1600 س.س، كما صدر بنفس العام المرسوم رقم /494/ وصدر في العام التالي 2006 المرسوم رقم /76/ وكلاهما أجريا تخفيضات جديدة للرسوم الجمركية.

وتواكب هذه المراسيم بخطى متسارعة مسيرة المفاوضات مع أوروبا ومنظمة التجارة العالمية وباتجاه تحرير التجارة الخارجية، هذا عدا عن إجراءات أخرى تم اتخاذها كإلغاء حصر استيراد بعض المواد الحياتية والاستراتيجية بالقطاع العام، أو تقييد استيراد بعض المواد الأخرى.

وكان من الطبيعي أن تنخفض إيرادات الرسوم الجمركية على المستوردات السلعية بسبب تخفيض الرسوم الجمركية فضلاً عن التهرب من دفع الرسوم الذي ازداد في الآونة الأخيرة نتيجة التهريب من جهة ونتيجة للفساد من

جهة ثانية، ونبين في الجدول التالي حصيلة الرسوم الجمركية وإجمالي الضرائب المباشرة وغير المباشرة وقيمة المستوردات من السلع والنتائج المحلي الإجمالي، ونسبة الرسوم الجمركية إلى الضرائب (مباشرة وغير مباشرة) والمستوردات السلعية والنتائج المحلي الإجمالي.

(بالأسعار الجارية) مليار ل.س

السنة	الرسوم الجمركية	إجمالي الضرائب	المستوردات السلعية	النتائج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	نسبة الرسوم الجمركية إلى إجمالي الضرائب	نسبة الرسوم الجمركية إلى المستوردات السلعية	نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2003	27.6	237.2	236.8	989.2	12%	11.6%	2.8%
2004	21.2	238.2	389	1244.4	9%	5.4%	1.7%
2005	21.1	251.5	502.4	1542.1	8%	4.2%	1.3%
2006	23.5	294.1	531.3	1772.3	7%	4.4%	1.3%

المصدر: الرسوم الجمركية وإجمالي الضرائب، من أطروحة ماجستير بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق للطالب عبد الحليم رجّال. إشراف د. الياس نجمة، وهي مأخوذة عن قطع الحسابات أي فعليه (ص78)، المستوردات السلعية والنتائج المحلي الإجمالي من الجدول السابق.

نتبين من هذا الجدول:

- 1 - انخفضت الرسوم الجمركية من 27.6 مليار ل.س إلى 23.5 مليار ل.س بين عامي 2003 و2006. وانخفضت بالتالي نسبتها إلى إجمالي الضرائب من 12% إلى 7% خلال الفترة.
 - 2 - انخفضت نسبة الرسوم الجمركية إلى المستوردات السلعية من 11.6% عام 2003 إلى 4.4% عام 2006.
 - 3 - انخفضت نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.8% عام 2003 إلى 1.3% عام 2006.
- في مقابل ذلك، أي في مقابل انخفاض عائدات الرسوم الجمركية كنتيجة مباشرة لتحرير التجارة، فإن المؤسسات الدولية (وخاصة منظمة التجارة العالمية) توصي بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، من خلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد سوق قادر على التكيف مع الاندماج بالاقتصاد العالمي والالتحاق بالعوالم.

علماً أن ضريبة القيمة المضافة تعد من الضرائب على الإنفاق والمبيعات وهي من الضرائب غير المباشرة، التي يتحملها في النهاية عامة الشعب من أصحاب الدخل المنخفضة والمحدودة، وهي تصيب السلعة أو الخدمة فتفرض على مراحل الإنتاج والتوزيع وتؤدي الخدمات كافة، فضلاً على سلع الاستيراد، وينقل العبء الضريبي بالكامل إلى المستهلك الأخير في شكل ارتفاع في سعر السلعة والخدمة بمقدار كامل الضريبة، مما يزيد الأعباء المعيشية للسكان، وبذات الوقت يسهم إلى جانب إجراءات أخرى بتخفيض الضرائب على أصحاب الدخل العالية، مما يساعد على تراكم الثروة بأيدي القلة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يتناقض مع أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية وتوجهات القيادة السياسية التي تبنت اقتصاد السوق الاجتماعي وليس اقتصاد السوق الحر والمنفلت وبوحشية آياته.

خاتمة واستنتاجات:

هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟.

لعل من أهم ما يواجه قضية التنمية في البلدان النامية عموماً، هو تحدي (ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجي) وما يترتب عليها من تداعيات تضع تلك البلدان في إطار الاستقلالية أو التبعية. انطلاقاً من ذلك، فإن سياسات التجارة الخارجية تكتسب أهمية خاصة في ضوء التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي والإقليمي، اقتصادياً وسياسياً، وكذلك مع تزايد التوجهات نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والترويج للعولمة لفكرة أن (التجارة قاطرة للنمو) وإشاعة الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد، من خلال العمل الدؤوب الذي تقوم به أطراف (توافق واشنطن) والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي وتجربته الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة والإعلان عن نهاية التاريخ، بالانتصار الحاسم للرأسمالية وفكر اقتصاد السوق.

وقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها زعامة النظام الرأسمالي وما يتولد عنه من سياسات وعملت جاهدة على تعميم أفكار برنامج وسياسات إصلاح اقتصادي جوهره التحول نحو اقتصاد السوق الحر والليبرالية الاقتصادية الجديدة، ويقوم على إحداث إصلاحات بنويوية من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي يقوم على دعامتي استثمارات القطاع الخاص والخاصة وتحرير التجارة وافتتاح الأسواق.

وقد انتهت العديد من الدراسات والبحوث التي أجرتها المنظمات والمؤسسات المتخصصة، على أن البلدان التي اضطرت تحت ظروف معينة إلى انتهاج هذه السياسات الانفتاحية، وحررت تجارتها الخارجية بخطوات متسارعة، لم تستطع أن تحقق أهدافها في التنمية وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والبطالة، في حين أن الدول التي قامت بتحرير تجارتها تدريجياً وانتقائياً في وقت حققت فيه الإنصاف والعدل في توزيع الدخل، استطاعت أن تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، كما استطاعت أن تصمد في مواجهة تحديات الأزمات الاقتصادية والمالية سواء تلك التي نشبت في 1997، أو في الأزمة الراهنة التي بدأت في أيلول 2008.

ويقع هدف تحرير التجارة الخارجية في صلب برامج الإصلاح الاقتصادي التي توصي بها المؤسسات الدولية وكذلك في برامج الإصلاح التي تندرج في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تدعو إليه الولايات المتحدة ومشروع الشراكة الأوروبية الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أنه أحد أهداف منظمة التجارة العالمية. وفي سورية، ومن خلال مفاوضات الشراكة الأوروبية وبعد إقرار توجهات الانفتاح الاقتصادي، وتقدم سورية لطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جرى انتهاج سياسات تحرير التجارة الخارجية على نحو متسارع حيث تعلن الإدارة الاقتصادية باستمرار عن قناعتها بأن تحرير التجارة الخارجية هو قاطرة النمو، وإذ يرتبط تحرير التجارة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن المسؤولين الاقتصاديين لا يتورعون عن الإعلان عن رغبتهم في الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد ترافقت هذه الدعوات باتخاذ العديد من الإجراءات الانفتاحية مثل إلغاء حصر وتقييد استيراد المواد والسلع الأساسية، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد دون عوائق، مع إجراء تخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية وقد بدا واضحاً التأثير السلبي لعمليات فتح باب الاستيراد على الصناعة الوطنية، مما يؤكد ما سبق أن أعلنه مراراً بأن تحرير التجارة قبل التمكين خطر جسيم، والدليل على ذلك أن القيادة السياسية لمست الآثار السلبية للشراكة الأوروبية فأوقفت التوقيع النهائي على الاتفاقية من أجل التدقيق من آثارها وإيجاد الوسائل الكفيلة لمنع الآثار السلبية للشراكة الناجمة عن تحرير التجارة وغيرها من الشروط المجحفة التي تصر عليها أوروبا.

كما أن هناك الكثير من الوقائع حول إغلاق العديد من المعامل والورشات خاصة في مجال صناعة الألبسة والتريكو والجلديات، التي اضطرت إلى ذلك بسبب المنافسة غير المتكافئة مع البضائع الأجنبية.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من تجارب الدول النامية التي استطاعت أن تتجح في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية هو أن هذه العملية لا يمكن تحقيقها دون الاعتماد على القدرات الذاتية ورفع مستويات الإدخار والاستثمار الوطني، والاستفادة المشروطة من بعض ما حققته العولمة من تقدم في مجال المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي، ولم يحصل ذلك كله بالاستناد إلى نصائح الإصلاح والتكيف الهيكلي، بل بانتهاج سياسة مغايرة لما توصي به الليبرالية الاقتصادية الجديدة، مما يسمح بتمكين الاقتصاد الوطني وتكوين القدرات التنافسية، بحيث تتمكن المنتجات الوطنية من الوقوف في وجه المنافسة غير العادلة التي تتعرض لها في الأسواق الداخلية والخارجية على السواء.

وسواء قبل طلب سورية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أم لم يقبل، فإن شروط اتفاقية الشراكة الأوروبية تشترط التقيد بأنظمة منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني أن على سورية أن تلتزم بالشروط التي تضعها المنظمة، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الشروط مناسبة لأوضاعها الاقتصادية أم أنها لا تتفق مع طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد السوري.

إن جوهر الشراكات مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، هو تحرير التجارة والتحول نحو اقتصاد حرية السوق، بما يعنيه ذلك من تصاعد دور القطاع الخاص إلى حد توليه قيادة الاقتصاد الوطني، وكذلك السير قدماً في مجال الخصخصة توصلاً لحكومة الحد الأدنى، وجميع هذه النتائج لا تتفق مع توجهات القيادة السياسية في التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ولا مع الرغبة الشعبية الواسعة بتحقيق التنمية، مما يؤدي إلى التخلص من بواطن الفقر والبطالة.

وفي معرض بحثنا حول توجهات الانفتاح وتحرير التجارة والاندماج بالاقتصاد العالمي في سورية توصلنا إلى النتائج التالية:

1 - نظراً لارتباط تحرير التجارة الخارجية بحزمة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تقع تحت عنوان التحول نحو اقتصاد السوق، بما يتنافى مع مراعاة عدالة التوزيع وإيلاء الجانب الاجتماعي الاهتمام اللائق، فقد أدت هذه السياسات إلى اتساع دائرة الفقر، وزيادة معاناة المواطنين، وزيادة معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والضغط على الطبقة الوسطى.

2 - أدى تحرير التجارة أو فتح باب الاستيراد على مصراعيه إلى خلق جو من المنافسة غير العادلة بين السلع والمواد المستوردة والمنتجات الوطنية، مما أدى إلى إغلاق العديد من المعامل والورش وتشريد عمالها.

3 - أدى تحرير التجارة المتسارع إلى ظهور عجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي) ابتداءً من عام 2004، بعد أن كان رصيد الميزان إيجابياً وتساعد العجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي) بسبب زيادة المستوردات بوتائر أعلى من زيادة الصادرات، حيث وصل العجز في عام 2009 إلى 131 مليار ل.س. وقد كان هذا الرصيد إيجابياً عام 2002 حيث وصل الفائض إلى أكثر من 90 مليار ل.س.

4 - رغم الخطوات الانفتاحية المتسارعة الساعية للاندماج بالاقتصاد العالمي فإن نسبة إجمالي التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 62%، في حين أن هذه النسبة في ماليزيا تصل إلى 174% وفي تونس تصل إلى 75.6% مما يعني أن اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي، كان أقل مما كان تأمل به الإدارة الاقتصادية، ودعاة الاندماج وتحرير التجارة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المسألة لا تتعلق بمجرد اتخاذ إجراءات تحريرية أو تحفيزية في سياسة التجارة الخارجية، بل إن ذلك يتعلق بالقدرات الإنتاجية والمزايا التنافسية للاقتصاد، أي يتعلق الأمر بتمكين الاقتصاد قبل التحرير، ففي غياب إجراءات عملية للارتقاء بالقدرات الإنتاجية وتحسين الإنتاج وزيادة

قدرته التنافسية فإن إجراءات التحرير والانفتاح الاقتصادي ستلحق أبلغ الأضرار بالصناعات الوطنية لأنها تعرضها لمنافسة غير متكافئة تؤدي إلى تدهور أوضاعها. وينطبق ذلك على مسألة جذب الاستثمار الأجنبي.

5 - يعترف دعاة تحرير التجارة بأن ذلك سيؤدي إلى إغلاق بعض المصانع لكنهم يقولون بأن ذلك سيكون مؤقتاً، إذ ستتهال الاستثمارات الأجنبية بعد التحرير، وتقوم بفتح معامل جديدة تؤدي بدورها إلى تشغيل العمال، لكن لا يضمنون هذه النتائج، فالمستثمر يتخذ قراره بالتوجه للاستثمار إلى بلد معين بعد دراسة أوضاع هذا البلد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يخضع في قراره للسلطة السياسية، وهذا يعني أن النتائج الضارة للانفتاح وتحرير التجارة واقعة حتماً، في حين أن النتائج الإيجابية في عالم الغيب.

6 - المشكلة الحقيقية التي سيولدها التحرير قبل التمكين، هي أنه لا يؤدي فقط إلى ضرب المنتجات الوطنية، بل إنه يمنع قيام صناعات جديدة أيضاً، إذ مادام بالإمكان الحصول على السلع والمنتجات الأجنبية المتطورة، وبأسعار مقبولة، لماذا يلجأ المستثمر إلى إقامة صناعات لإنتاج هذه السلع والمنتجات ويتحمل مخاطر الاستثمار فيها.

7 - سيؤدي تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية تنفيذاً لشروط الشراكات ومنظمة التجارة العالمية وتوجهات سياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى تخفيض إيرادات الخزينة العامة من هذه الرسوم، وقد تأكد لنا ذلك من هذا البحث حيث انخفضت إيرادات الرسوم الجمركية من 27.6 مليار ل.س عام 2003 إلى 23.5 مليار ل.س عام 2006، وفي حين كانت نسبة الرسوم الجمركية إلى إجمالي الضرائب عام 2003 (12%) أصبحت عام 2006 (7%) كما انخفضت نسبة الرسوم الجمركية إلى المستوردات السلعية، من (11.6%) عام 2003 إلى (4.4%) عام 2006، وانخفضت نسبة الرسوم الجمركية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (2.8%) عام 2003 إلى (1.3%) عام 2006، وتتدارك منظمة التجارة العالمية (وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) هذا التراجع في الرسوم الجمركية بفرض ضريبة جديدة باسم ضريبة القيمة المضافة، وهذه الضريبة تفرض على السلعة أو الخدمة من مراحل الإنتاج والتوزيع وتؤدي الخدمات كافة، فضلاً عن فرضها على سلع الاستيراد، وسيتحملها في النهاية المستهلك الأخير، مما يعني إضافات جديدة على الأسعار المحلية ومعاناة أكبر على مستوى معيشة السكان. مما يتناقض مع أهداف العدالة الاجتماعية وتوجهات اقتصاد السوق الاجتماعي في آن واحد.

8 - لن نكتفي بعرض المشكلة، بل إننا نطرح الحل، وهذا الحل يتمحور حول إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي، وتخفيف التسارع نحو الانفتاح واعتماد مبدأ التدرج والانتقائية، واتخاذ كل ما يمكن اتخاذه من أجل الحفاظ على قوة الاقتصاد بتمكينه أولاً، وبحيث يدعم ويقوي من دور الدولة، ويصعد من قدرتها التفاوضية تجاه الخارج، وضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجي حفاظاً على استقلالية قرارنا الاقتصادي، ومن أجل تحقيق أعلى درجة من درجات النمو والتنمية.

وعلى أي حال، فإننا نضع هذا النموذج البديل لسياسات الانفتاح والتحرير المتسارع، على طاولة البحث والحوار لإغناؤه وتطويره أساساً للخلفية النظرية للخطة الخمسية الحادي عشر، بديلاً عن الخلفية النظرية التي تم اعتمادها في إعداد الخطة الخمسية العاشرة، والتي كان عنوانا اقتصاد السوق الاجتماعي، في حين أنها انحرفت بالاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق الحر بتغليب آليات السوق الوحشية، والتراجع عن الأهداف الاجتماعية لاقتصاد السوق الاجتماعي.

د. منير الحمش

